



وقال ابن أبي زيد القيرواني المالكي في مقدمة رسالته المشهورة وهو يبين عقيدة أهل السنة: «وأن خير القرون الذين رأوا رسول الله ﷺ وأفضل الصحابة الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، وأن لا يُذكر أحد من صحابة رسول الله ﷺ إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتبس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب».

وقال الإمام أحمد بن حنبل في كتاب السنة: «ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين والكف عن الذي جرى بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو واحدا منهم فهو مبتدع رافضي، حيهما سنة، والدعاء لهم قربة، والافتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة». وقال: «لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساوئهم، ولا يظعن على أحد منهم؛ فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأييده وعقوبته، وليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ثم يستتبه فإن تاب قبل منه، وإن لم يتب أعاد عليه العقوبة، وخلده في الحبس حتى يتوب ويراجع».

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني في كتاب عقيدة السلف وأصحاب الحديث: «ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم أو نقصاً فيهم، ويرون الترحم على جميعهم والموالاته لكافتهم».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه العقيدة الواسطية: «من أصول أهل السنة والجماعة، سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾».

وطاعة للنبي ﷺ في قوله: «لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم، ومراتبهم، ويفضلون من أنفق من قبل الفتح - وهو صالح الحديثية - وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر - وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً - : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما أخبر به النبي ﷺ.

بل لقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة، ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ كالعشرة، وثابت بن قيس بن شماس وغيرهم، ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره من أن خير هذه الأمة - بعد نبيها - أبو بكر، ثم عمر، ويثبوتون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنه، كما دلت عليه الآثار، وكما أجمع على تقديم عثمان في البيعة مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا، وربعوا بعلي، وقدم قوم عليا، وقوم توقفوا، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان، ثم علي وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند الجمهور من أهل السنة، لكن التي يضلل فيها مسألة الخلافة وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله».

ثم ذكر محبتهم لأهل بيت رسول الله ﷺ وتوليهم لهم وحفظهم فيهم وصية رسول الله ﷺ وتوليهم أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين، وإيمانهم بأنهن أزواجه في الآخرة.

ثم قال: «ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، وبمسكون عما جرى بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيها وتقص وغير عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كباثر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم - إن صدر - حتى أنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أنهم خير القرون وأن الممد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم، ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه. فإذا كان هذا في الذنوب المحققة فكيف بالأموال التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطأوا فلهم أجر واحد والخطأ مغفور. ثم إن القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة، والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح.

ومن نظر في سيرة القوم بعلم، وبصيرة، وما من الله عليهم به من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله».

هذه (خمسة) نماذج من أقوال السلف الصالح فيما يجب اعتقاده في حق خيار الخلق بعد الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم وسلامه، ورضي الله عن الصحابة أجمعين.

### القدح في الصحابة قذح في الكتاب والسنة

ومما ينبغي النفتن له أن القذح في هؤلاء الصفوة المختارة ﷺ قذح في الدين؛ لأنه لم يصل إلى من بعدهم إلا بواسطتهم، وتقدم في كلام أبي زرعة قوله: «وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلبوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة» يعني: الذين ينتقصون أحداً من الصحابة.

### القدح في الصحابة لا يضرهم

وأن القذح في الصحابة لا يضرهم شيئاً، بل يفيدهم كما في حديث المفلس المتقدم، ولا يضر القاذح إلا نفسه، فمن وجد في قلبه محبة لهم وسلامة من الغل لهم، وصان لسانه عن التعرض لهم إلا بخير، فليحمد الله على هذه النعمة، وليسأل الله الثبات على هذا الهدى، ومن كان في قلبه غل لهم، وأطلق لسانه بذكرهم بما لا يليق بهم فليترك الله في نفسه، ويقنع عن هذه الجرائم، وليتب إلى الله ما دام باب التوبة مفتوحاً أمامه قبل أن يندم حيث لا يتنعف الندم.

ربنا لا نزع قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب، ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم.

## عقيرة أهل السنة والجماعة

في

# الصحابة الكرام

رضي الله عنهم وأرضاهم

لفضيلة الشيخ

عبد المحسن بن حمد العباد البدر

حفظه الله تعالى

أخي المسلم ساهم في نسخ ونشر هذه المطوية عسى أن تكون لك حسنة جارية والداد على الخير كفاعله

تهدى ولا تباع

